مجلس الشيوخ.. ذريعة للتمديد أو الستين؟

■ هتاف دهام

تؤكد الوقائع منذ التمديد الأول لمجلس النواب عام 2013 أن لا أحد من المكونات السياسية يتصرف كأنه «أم الصبي» ليخوض معركة حياة أو موت دفاعاً عن القانون النسبي أو وصولاً لقانون انتخابي جديد. أدخل القانون الانتخابي طاولات الحوار بمختلف أشكالها، في سجالات هزيلة. لا يُتوقع من هذه المداولات العقيمة أن تنتج قانوناً متحرّراً من القيود الطائفية، يساهم في الإصلاح السياسي.

تعمّد سفراء الدول الأوروبية منذ نحو شهر الاجتماع باللجنة النيابية المكلفة دراسة قانون الانتخاب. همس الديبلوماسيون الأوروبيون من ساحة النجمة للنواب في اللجنة أن الانتخابات البرلمانية في بلدانهم تجري وفق النسبية. لم يلقَ الكلام الأوروبي صدىً عند رافضي النسبية. لم يتلقف مؤيّدوها الرسالة ولم يبنوا عليها أية خطوات عملية.

إنّ انتظار قانون الانتخاب على قارعة التطورات السياسية والمصالح المتقاطعة سيبقى سيد الموقف. يدرك كلّ فريق من الأفرقاء السياسيين أن عملية الحسم السياسي لصالحه على حساب الآخر شبه مستحيلة. ستذهب الأمور في النهاية نحو تسوية، لا يزال توقيتها غير واضح.

كل شيء في البلد معطّل. محاولة تغيير «ستاتيكو» الطبقة السياسية الفاسدة بعيدة المنال وأشبه بخيال. ما يحكم هو منظومة المصالح المتداخلة بين الأطراف المتصارعين. كلّ طرف يبني حساباته على هذا الاساس. الغالبية من الأفرقاء السياسيين الممثلين في الحكومة والبرلمان ليسوا على استعداد لخوض معركة دفاعاً عن قانون انتخابي جديد يحقق عدالة التمثيل وصحته. لو توفرت قوة سياسية، لا تستطيع وحدَها في ظل المنظومة الطوائفية المتجذرة تحقيق أي خرق.

لم تتصدّ الأحزاب السياسية لتمديدَي المجلس النيابي. سلّم الجميع بالمصير المحتوم تحت حجج واهية سمّيت وقتذاك الظروف الأمنية. وافق الفرقاء على التمديد، مع مراوغة في التعهّد بإقرار قانون انتخاب جديد. اتفق المجتمعون في لجنة التواصل على مدى أربع سنوات على عدم الاتفاق على قانون جديد. حوّلوا قضية «إبريق الزيت» في جلسة 13 تموز الماضي إلى هيئة الحوار الوطني. أيقظ المتحاورون مجلس الشيوخ من سبات عميق، في محاولة لإنقاذ الحوار وإقرار قانون انتخابي على أساس النسبية الكاملة. كل المؤشرات حتى الساعة تؤكد أنّ الأمور ستصل طريقاً مسدوداً. يجمع المعنيون على أهمية إنشاء مجلس شيوخ. ربما يتفقون على انتخابه، وفق الاقتراح الارثوذكسي المقدّم من التيار الوطني الحر. لكن ماذا عن الصلاحيات والرئاسة؟ وماذا عن انتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي؟

لم يحدث أيّ تغيير في المواقف الانتخابية البرلمانية. كلّ يغني على دائرته سواء الفردية أو «القضائية» أو «المحافظتية» على أساس النظام الأكثري. يؤكد فريق 8 آذار ضرورة إجراء انتخابات على أساس لبنان دائرة واحدة وفق النظام النسبي. يوافقه التيار الوطني الحر الرأي نفسه. إذا تعذر ذلك، فإنّ مشروع حكومة الرئيس نجيب ميقاتي قد يشكل الحلّ (النسبية على أساس 13 دائرة) أو ما اتفق عليه في بكركي (النسبية على أساس 15 دائرة).

يدخل البلد في تشرين الثاني في محظورَيْن إما التمديد للمجلس النيابي مرة ثالثة، أو إجراء الانتخابات على أساس الستين. هل ستحاول القوى المعنية إحداث ثغرة في الأشهر الثلاثة الفاصلة والتصدّي لذلك؟ أم أنها ستستسلم للأمر الواقع؟ هل تجمع المطالبة بالنسبية شمل اللبنانيين؟ هل تلجأ الأحزاب الرافضة «قانون الدوحة» إلى الشارع كوسيلة ضغط على المستأثرين بالسلطة والحكم؟ هل تقفز قفزة نوعية بالامتناع مثلاً عن خوض الانتخابات أو مقاطعة جلسة التمديد الثالث؟

قد تكون هذه الأسئلة في المرحلة الراهنة بعيدة كلّ البعد عن الواقع رغم أهميتها. يقول مراقبون إنّ البلد مشلول. لا سلطة تُخاطَب. بالكاد هناك دولة. الشارع وضعه حساس ودقيق، من السهل مذهبته وتفجير البلد بأكمله.

تختلف الظروف اليوم عن ظروف العام 2005 والعام 2007. عندما نزل مناصرو فريقي 8 و14 آذار إلى الأرض. كان وقع ساحتي رياض الصلح والشهداء مختلفاً، لأنّ الوضع الإقليمي كان مستقراً وسورية بألف خير، رغم صدور القرار 1559 وخروجها من لبنان. فقد كاد الوضع أن ينفجر.

أما راهناً، فيختلف الوضع تماماً. لا أحد يبدو أنه سيتكتل مع الآخر. هناك من يقول إنّ التيار الوطني الحر أعدّ العدة لإجراء انتخابات على أساس الستين، لأنّ تفاهم معراب سيسحب من تحت بساط تيار المستقبل 15 نائباً إضافياً.

عليه، يبدو أنّ الجهوزية للتحرك في الشارع شبه معدومة حتى الساعة. الأجندات المشتركة بين القوى المتحالفة غير موجودة... يعتبر داعمو النسبية الكاملة أنّ أية حركة غير محسوبة أو دعسة ناقصة، قد تكون هدفاً ليستثمرها الأعداء وتأخذ البلد الذي بالكاد يحافظ على هدوئه واستقراره إلى المجهول. ولذلك، يبقى الكلام عن ثورة بيضاء لزوم ما لا يلزم.

وفق القرار الصادر عن المجلس الدستوري، فإنّ التمديد الثاني لمجلس النواب سقط مع إجراء الانتخابات البلدية وزوال الذرائع الأمنية. هل ستجري الانتخابات في أيار المقبل؟ أم أنّ ذريعة مجلس الشيوخ ستكون سبباً للتمديد أو للانتخاب على أساس الستين.

الراعي يبحث مع زوّاره الملف الرئاسي ومستجدات الحوار

استهلّ البطريرك الماروني الكاردينال بشاره الراعي، نشاطه في الديمان صباح أمس، باستقبال وزير الثقافة ريمون عريجي الذي أشار بعد اللقاء إلى أنه ناقش مع البطريرك «الأوضاع السياسية العامة والمستجدات في موضوع رئاسة الجمهورية وعمل مجلس الوزراء، كما تطرق البحث إلى موضوع وادي قنوبين وسبل تفعيل السياحة الدينية والبيئية فيه، مع التشديد على المحافظة على العناصر البشرية والتاريخية والبيئية المكونة للوادي، آخذين في الاعتبار توجهات منظمة أونيسكو».

واستقبل الراعي أيضاً الوزير السابق سليم الصايغ الذي قال بعد اللقاء: «بحثنا مع غبطته في ثلاثة مواضيع أساسية، أولها موضوع رئاسة الجمهورية ومسار الأمور وتهميش هذا الموضوع ودفعه للنسيان، إذ لا مبادرات لبنانية في هذا المجال، ونتلهى بأمور أخرى كطاولة الحوار التي تتحول إلى طاولة ممأسسة تناقش عليها كل المواضيع إلا الموضوع الأم. وتناولنا أيضاً موضوع الحوار، وقد عبر غبطته عن دعمه لمبادئ الحوار المستند إلى الدستور وعدم إدخال أي تعديلات على اتفاق الطائف من دون وجود رئيس للجمهورية. كما أكدنا أنّ المجزرة البيئية التي تحصل في ساحل المتن نرى فيها تهجيراً من نوع آخر للمسيحيين، إذ إنّ انبعاثات السموم في الهواء ستضرب كلّ المنطقة من شمال بيروت وصولاً إلى كسروان، وأطلعنا غبطته على أجواء التحركات التي تحصل، وأكدنا ضرورة التضامن لوقف المطامر، مع التشديد على حلول رديفة أو بديلة موجودة كي لا تغرق الناس في النفايات مجدداً، ومبدأ لامركزية معالجة النفايات أقره مجلس الوزراء، وعلى البلديات القيام بواجباتها».

كما استقبل الراعي وزير التربية الياس بو صعب وعرض معه الأوضاع السياسية العامة وشؤوناً تربوية وأخرى تتعلق بالمدارس الكاثوليكية.

ومن زوار الصرح البطريركي: رئيس بلدية حدشيت روبير صقر وأعضاء المجلس البلدي والرئيس السابق إيلي الحمصي ووفد بلدية «سوفاتر» الفرنسي الذي يزور حدشيت حالياً لتوقيع اتفاقية توأمة مع بلدية حدشيت.

الراعي وعريجي خلال لقائهما في الديمان

كمال الخير: موزِّعو الحلوى في طرابلس هم تجار الفتنة

اعتبر رئيس المركز الوطني في الشمال كمال الخير، لدى استقباله وفوداً شعبية في دارته في المنية، «أنّ المشروع التكفيري الإرهابي والكيان الصهيوني وجهان لعملة واحدة».

ودان الخير «توزيع الحلوى في طرابلس احتفالاً بسفك دماء المسلمين في حلب»، معتبراً «أن هؤلاء هم تجار الفتنة»، متمنياً لو أنهم «يساهمون في بناء المستشفيات والمدارس والمصانع وغيرها خدمة لأهل الشمال».

من جهة ثانية، حذر الخير «من مغبة الاستمرار في ممارسة الظلم الكهربائي بحق المنية، لأنّ أهل المنطقة يدفعون ثمن التلوث أمراضاً سرطانية وموتاً مجانياً، من صحتهم وصحة أطفالهم، كما في تضرّر الأشجار المثمرة كالجوز واللوز وغيرها، بحسب ما أكدت آخر الدراسات الميدانية التي أجرتها الجامعة الأميركية، في قضاء المنية». وقال: «لهذه الأسباب مجتمعة، نحن نطالب بتأمين التغذية الكهربائية 24/24 للمنية وجوارها، والا فسوف يكون لنا تحركات تصعيدية في القريب العاجل».

وختم الخير بالقول: «نحن لسنا ضد المجلس البلدي في المنية، نحن مع الثقافة والحضارة ولكننا نطالبه بتثبيت الأولوية في صرف المال العام العائد لأهل المنية من أجل مشاريع البنى التحية، كالكهرباء والماء والطرقات والصحة والتربية قبل المهرجانات الفنية».

حركة الأمة تهنئ «الوطني الحر» بإنجاز انتخاباته الداخلية

زار وفد من حركة الأمة، برئاسة مسؤول العلاقات السياسية محمد زين، منسق هيئة قضاء بيروت الثالثة في التيار الوطني الحر رمزي دسوم وأعضاء الهيئة، مقدماً التهاني بنجاح الانتخابات الداخلية للتيار الوطني الحر.

وتداول المجتمعون الوضع العام، لا سيما فيما يتعلق بأوضاع العاصمة، منوهين بإنجازات الجيش والقوى الأمنية في حفظ الأمن والاستقرار في البلاد.

دسوم مستقبلاً وفد الحركة

«الديمقراطيون الأحرار»: بري يتمتع بثقة واحترام كلّ الفرقاء

استغرب حزب «الديمقراطيون الأحرار»، في بيان، إثر اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيسته ترايسي شمعون «إستمرار حال الفراغ في سدة رئاسة الجمهورية منذ سنتين وثلاثة أشهر من دون أن تتوصل الطبقة السياسية التي تحكم لبنان إلى التوافق على شخصية وطنية تتولى مسؤولية وقف الانهيار الذي يعيشه الوطن على مختلف الصعد السياسية والأمنية والإقتصادية والمالية والمؤسساتية، فتعيد عمل المؤسسات وتعمل على رعاية إقرار قانون انتخاب يعتمد النسبية والدوائر الكبرى مما يعكس الإرادة الشعبية بحسب رغبة اللبنانيين، فيؤمن التمثيل الشعبي العادل ويعطى كلّ فريق حسب حجمه الطبيعي ولا يُغيِّب أي قوة يسمح لها حجمها بدخول المجلس النيابي، فيعاد تكوين السلطة بناء للإرادة الشعبية، علماً أنّ هذا السيناريو الدستوري يحتاج إلى حوار سياسي صادق ومسؤول برعاية الرئيس نبيه بري الذي يتمتع بثقة واحترام كل الفرقاء».

سأل الحزب «عن مصير التحقيقات في قطاع الاتصالات والإنترنت غير الشرعي، وغياب المساءلة عن باقي الملفات كالجمارك والضرائب والتعهدات، وخصوصاً في قطاع الكهرباء والمياه الذي يحمل الدولة سنوياً مليارات الدولارات من دون أن يحصل المواطن على هذه الخدمة الأساسية بانتظام، بالرغم من انخفاض أسعار النفط».

وأعرب «عن ارتياحه للدور الذي يقوم به جيشنا البطل والقوى الأمنية الباسلة في الحفاظ على أمن البلد واستقراره وكشف الخلايا الإرهابية وتوقيف أفرادها أو التصدي لهم على الحدود الشرقية، مطالبا الحكومة بمتابعة ملف النازحين السوريين مع الأمم المتحدة والدول الفاعلة من أجل إيجاد حل لهذا الملف الذي يربك حياة اللبنانيين نظراً إلى أعداد النازحين الذي يفوق قدرة لبنان الديمغرافية ويشل قطاع الخدمات والبنى التحتية غير المجهزة لتحمل هكذا أعداد، إضافة إلى العجز في الخزينة في ظل شح المساعدات العربية والدولية».

السفير السوري يلتقي وفد «التجمع الوطني الديمقراطي»

علي عبدالكريم: النصر المُحتَّم سيكون حليف سورية ومحور المقاومة

السفير السوري متوسطاً الوفد

استقبل السفير السوري علي عبد الكريم علي، في مكتبه في السفارة، وفداً من «التجمع الوطني الديمقراطي» في لبنان برئاسة الدكتور غسان جعفر.

وقدم التجمع التهاني بعيد الجيشين السوري واللبناني، «وبالانتصارات الميدانية التي حققها الجيش العربي السوري وحلفاؤه في حلب». وعرض جعفر لنشاطات التجمع المتنوعة على الصعد الاجتماعية والسياسية والوطنية العامة.

ورحب علي بوفد التجمع، عارضاً، بحسب بيان للتجمع، «أبرز الإنجازات الميدانية للجيش السوري والقوى الحليفة»، مؤكداً «إصرار الدولة السورية على تحرير جميع المناطق المحتلة من الإرهابيين المدعومين من تركيا وقطر والسعودية والغرب في مواجهة العدو الصهيوني والارهاب التكفيري». وشدّد على «الدور الهام الذي تلعبه الحكومة السورية في تأمين الخدمات الصحية والغذائية والاجتماعية والإغاثية للمواطنين في المحافظات كافة، انطلاقاً من مسؤولية الدولة عن مواطنيها».

وختم علي مجدّداً «دعم سورية الدائم للشعب اللبناني وجيشه ومقاومته، وضرورة التنسيق بين البلدين، للقضاء التام على المجموعات الإرهابية التكفيرية المسلحة»، مشدّداً على أنّ «النصر المحتم سيكون حليف سورية ومحور المقاومة في المنطقة».

وكان المكتب التربوي المركزي في التجمُّع، أبدى استعداده لتقديم مجموعة من المنح الدراسية لأبناء النازحين السوريين في عدد من المدارس والمعاهد المهنية والجامعات الخاصة.

لقاء الأحزاب يبحث مع وفد من المغتربين السوريين تفعيل دور الاغتراب العربي في مواجهة الإرهاب

استقبلت هيئة التنسيق للقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية أمس، وفداً يمثل المغتربين السوريين برئاسة نبيل الملاذي، الذي عرض حسب بيان إلى «دور ونشاط المغتربين السوريين وسعيهم إلى تنظيم المغتربين وتعزيز دورهم لدعم الوطن السوري في مواجهة الحرب الإرهابية التي يتعرض لها والتصدي لتداعياتها السلبية».

وتمّ التباحث بين الجانبين «حول سبل تفعيل دور الاغتراب العربي وتوحيد الطاقات خدمة لقضايا الأمة العربية وكسب تأييد الرأي العام العالمي إلى جانب هذه القضايا، وتمّ الاتفاق على ضرورة التنسيق بين الجانبين والعمل على إيجاد هيئة تنسيق مشتركة بين الطرفين للمتابعة الدائمة لتحقيق هذا الهدف الذي يخدم لبنان وسورية والشعب الواحد في البلدين».

وقد شكر الوفد «الأحزاب والقوى الوطنية ودورها الوطني في الوقوف إلى جانب الشعب السوري، كما تمنى العمل لدى الحكومة اللبنانية على تسهيل أمور السوريين وانتقالهم بين البلدين لتخفيف معاناتهم».

وفد من «الشيوعي» يزور كرامي ويشارك في اعتصام تضامني مع الأسرى في سجون العدو

كرامي مستقبلاً خليل وصافية

زار مسؤول الحزب الشيوعي في الشمال محمود خليل والقيادي في الحزب جميل صافية الوزير السابق فيصل كرامي في مكتبه في طرابلس.

وأوضح بيان للشيوعي، أنّ كرامي «وجه تهنئة وتحية للأمين العام حنا غريب وقيادة الحزب المنتخبة وأعضائه بنجاح مؤتمرهم الوطني الحادي عشر. وقد تناول الطرفان الأوضاع الخطيرة في المنطقة وانعكاسها على الوضع في لبنان أمنياً واقتصادياً واجتماعياً! وبشكل خاص موضوع اللاجئين السوريين. كما تطرقا إلى موضوع الفراغ الدستوري والمؤسسات والفساد والفضائح والسرقات والتي تغطيها السلطة والقضاء، وأكدا أهمية الوصول إلى قانون انتخابي على أساس النسبية خارج القيد الطائفي وضمن الدائرة الواحدة للخروج من الأزمة الداخلية اللبنانية. وتناولا المشاكل التي تعانيها مدينة طرابلس خاصة والشمال عامة وانتخابات البلدية الأخيرة ونتائجها السلبية على طرابلس».

وأشار البيان إلى أنّ كرامي «وعد القيام بتحركات شعبية مع الأحزاب وقوى المجتمع المدني في بداية شهر أيلول للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية في طرابلس وفضح ملفات الفساد والسرقات ومن يقف وراءها».

من ناحية ثانية، شارك وفد من الحزب الشيوعي اللبناني تمثل بعضوي قيادة محافظة الشمال جميل صافية والدكتور فلاديمير يوسف وجهاد أيوبي في الاعتصام الجماهيري الذي أقيم بدعوة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تضامناً مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الصهيونية. وألقى يوسف كلمة باسم الحزب، حيا فيها «معركة الحركة الأسيرة الفلسطينية»، لافتاً إلى «تخاذل وصمت المجتمع الدولي ومؤسساته تجاه الأسرى والمعتقلين وحقوقهم المشروعة».

أمل: آن الأوان للبحث بالسلة الكاملة

رأى رئيس الهيئة التنفيذية في حركة أمل محمد نصرالله «أنّ بداية الحلّ تبدأ بانتخاب رئيس للجمهورية بالتوافق، ومن بعدها ستحل باقي المعضلات».

وقال نصرالله خلال لقاء نظمته الحركة لكوادرها في أوروبا في الصرفند: «إننا في حركة أمل نعمل جاهدين من أجل حلّ معضلة انتخاب رئيس للجمهورية في البلاد كمدخل أساس لحلّ كلّ الأزمات في لبنان، ومن أجل ذلك دعا الرئيس بري إلى حوار بين اللبنانيين من أجل معالجة هذه الأزمة وباقي الأزمات».

من جهة ثانية، رأى المسؤول التنظيمي لإقليم البقاع في الحركة مصطفى الفوعاني، خلال ندوة لمناسبة تغييب الإمام السيد موسى الصدر في البقاع، «أنّ البلد في حاجة إلى تضافر الجهود من قبل الجميع لأننا وصلنا إلى مرحلة خطيرة لم يعد مقبولاً الاستمرار في الشلل الحاصل في المؤسسات تحت اي ذريعة كانت».

وقال: «آن الأوان للبحث جدياً بالسلة الكاملة وإيجاد حلّ كما عبر عنه الرئيس نبيه بري، يبدأ من رئاسة الجمهورية وصولاً إلى قانون عصري للانتخابات يؤمن التمثيل الحقيقي وينتج مجلساً نيابياً وطنياً أكثر ما يكون طائفياً»، مؤكداً «أنّ الرئيس نبيه بري لم يترك باباً للحلّ إلا وطرقه، وليس آخراً الجلسات الحوارية المتتالية التي عقدت والتي يستمر برعايتها، أملاً منه بأن تأتي اللحظة الحاسمة التي يتحمل فيها كافة الأفرقاء مسؤولياتهم من أجل الانتهاء من المراوحة الحاصلة والتي تؤثر سلباً على كلّ مؤسسات الدولة».

وشدّد على «ضرورة الإسراع في تطبيق قوانين النفط قبل فوات الأوان، خصوصاً أنّ إسرائيل تعمل في الليل والنهار لسرقة ثرواتنا التي من شأنها ان تكون خلاصاً في حل ازماتنا الاجتماعية والاقتصادية».

ونوّه الفوعاني بـ«العمليات النوعية للمؤسسات الأمنية والعسكرية اللبنانية في تفكيك العديد من الشبكات الإرهابية والحفاظ على الحدود ومنع تسلل الإرهاب إلى الداخل اللبناني».

سليمان من السراي: للعودة إلى الدستور

استقبل رئيس الحكومة تمام سلام ظهر أمس في السراي الحكومية الرئيس السابق العماد ميشال سليمان الذي قال بعد اللقاء: «ليس من الصدفة أن يكون لبنان مستقراً خلال خمس أو ست سنوات من الحرب من حولنا، وخصوصاً في سورية، هذا أمر مهم جداً ويجب المحافظة عليه، ولو لم يكن هناك رأس يدير هذه الأمور بشكل جيد وبحكمة لكان اختل هذا الاستقرار».

أضاف: «توصلنا إلى قواسم مشتركة هي ضرورة اللجوء إلى القانون والدستور بشكل دائم. ولا يمكننا أن نقول إنه إذا لم يتم انتخاب رئيس للجمهورية أصبح بالإمكان تجاوز القوانين»، لافتاً إلى «أنّ عرقلة انتخاب رئيس هو أمر خطير على البلد».

وتابع سليمان: «إنّ لبنان بصيغته الميثاقية نجح في هذه الفترة نجاحاً كبيراً في حين لم تنجح الدول المحيطة، فلبنان نجح على مستوى الأمن والاستقرار وأداء المؤسسات الأمنية لواجبها وعلى رأسها الجيش اللبناني الذي يحيطه الرئيس سلام بعناية لصيقة بدعم هذا الجيش. هذا الدستور الميثاقي أعطانا الكثير من الفرص في حين يحصل تطهير عرقي ومذهبي وتهجير في الدول المحيطة».

سلام مستقبلاً سليمان (دالاتي ونهرا)

وعن موقفه من التمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي، أجاب: «نحن في الأساس مع التعيين، وفي المرة الماضية كنا كذلك، ولكن لم يتوصل وزير الدفاع إلى تأمين التعيين لأنه يحتاج إلى ثلثي الأصوات، وهذا بذاته أمر صعب في الأيام العادية، فإذا توصل إلى اتفاق يمكن أن يتم التعيين رغم أنه بالنسبة إلينا أسهل الطرق هو انتخاب رئيس، وأفضل وأقصر الطرق هو انتخاب رئيس، ولا يجوز أن نحصر كلّ الهم في التمديد أو التعيين، وهناك خلاف على الحلين. لقد مرت سنتان ونصف سنة، أي بمثابة نصف ولاية تقريباً ونحن نتلهّى بكلّ الأمور ما عدا الرئاسة. من يطالب بالتعيين الآن لديه الحق مئة في المئة، لكن فلننتخب رئيساً وهو الذي يعين قائد الجيش. حتى لو حصل تمديد اضطراري يستطيع رئيس الجمهورية القيام بتعيين جديد في مجلس الوزراء».

استقبل في دارته بشبعا وفداً من قيادة الكتيبة الهندية

قاسم هاشم: الاستقرار الذي يعيشه الجنوب هو نتاج تضحيات أبنائه

استقبل عضو كتلة «التنمية والتحرير» النائب قاسم هاشم في دارته في شبعا وفداً من قيادة الكتيبة الهندية ضمت قائدها المغادر الكولونيل بارتا ساها وخلفه الكولونيل ديريندرا سينغ اللذين قدما لهاشم درعاً تقديرية شاكرين تعاونه وأبناء المنطقة مع «يونيفيل».

وقال هاشم: «إنّ الاستقرار الذي تعيشه المناطق الحدودية الجنوبية هو نتاج التضحيات التي قدمها أبناء المنطقة في المرحلة السابقة والتي توجت بتحرير عام 2000 وانتصار عام 2006، وما زلنا نعيش في أجواء الذكرى العاشرة لانتصار عام 2006، وبعد ذلك لم يعكر الاستقرار إلا الانتهاكات والخروقات الإسرائيلية اليومية والاستفزاز الإسرائيلي الدائم بسبب استمرار احتلال العدو لأجزاء من الأراضي اللبنانية في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من الغجر، وما يضع حداً للأطماع الإسرائيلية ولعدوانيته وهمجيته هو ما صنعته المقاومة وأبناء الجنوب من معادلة توازن وردع ورعب مع العدو والتي كبحت عدوانيته».

أضاف: «العلاقات بين أبناء المناطق الجنوبية الحدودية وقوات الطوارئ الدولية ممتازة ووطيدة وتتطور يوماً بعد يوم، وقد تعدّت العلاقات العامة وقت المهمات المكلفة بها قوات يونيفيل إلى العلاقات الاجتماعية الحياتية اليومية، ونشأت علاقات على أكثر من مستوى ومشاركة يومية في كلّ نواحي الحياة، وما تقدمه قوات الطوارئ الدولية من خدمات طبية واجتماعية في أكثر من قطاع يعبر عن طبيعة هذه العلاقة الاجتماعية».

وتابع: «نقدر ما قدمته قوات يونيفيل من تضحيات خلال مهمتها في الجنوب، وما نأمله هو أن تحمل إلى قياداتها في المنظمة الدولية وفي دولها حقيقة الواقع والهدوء الذي يسود المناطق الجنوبية الحدودية ومعاناة أبناء المنطقة بسبب العدوانية الاسرائيلية والإنتهاكات الاسرائيلية، وهو ما يعكّر الاستقرار الذي يشعر به كل من يقيم أو يزور الجنوب، وتبقى المعضلة دائماً الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي اللبنانية والأطماع الإسرائيلية، وهذا ما يجب العمل عليه ليقف العالم ومنظماته الدولية على حقيقة المشاكل في لبنان والمنطقة العربية والتي أساسها واستمرارها هو وجود كيان غاصب محتل طبيعته عدوانية صهيونية».